أثر الأحزاب السياسية على الأنظمة الدستورية المعاصرة

لبنى حشوف طالبة دكتوراه
جامعة تبسة

ملخص

يعتبر النظام الحزبي أحد الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية المعاصرة، فالأحزاب تنشأ في المجتمع عامة كمتنفس للأفراد والجماعات، تحاول من خلاله أن تجد طريقها لا للتعبير فقط عن كل ما تجمعها وما تدعو إليه، بل كذلك تجسيد دعواتها وتطبيقها أو محاولة ذلك من خلال الوصول إلى مراكز السلطة، وهذا هو الأسلوب الحضاري الذي ارتضته المجتمعات الدولية من أجل تجنب العنف وآثاره.

ويمكن تقسيم الأنظمة الدستورية القائمة على أساس الأحزاب المتعددة إلى النماذج التالية:

- نظام الثنائية الحزبية فتتمثل في تصارع حزبان كبيران متوازنان تقريبا على السلطة كما هو الحال بالنسبة إلى الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وحزبي المحافظين والعمال في عدد من البلدان الأنكلوساكسونية حيث يمثل الأول النزعة الأرستقراطية المحافظة فيما يمثل الآخر النزعة الليبرالية الاشتراكية.

ولكن وجود الحزبين الكبيرين هنا لا ينفي وجود أحزاب أخرى صغيرة أو متوسطة، كما هو الحال بالنسبة إلى حزب العمال البريطاني، الذي وجد إلى جانب الحزبين الرئيسين في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن: المحافظين والأحرار، وغيره من الأحزاب البريطانية المتعايشة مع الحزبين الرئيسين اليوم.

- بالإضافة إلى أنظمة التعددية الحزبية التي تقوم على صراع بين عدد من الأحزاب يفوق الاثنين، ويبلغ توزع القوى فيها قدرا لا يسمح غالبا بتشكيل الحكومات إلا بعد إقامة التحالفات بين هذه الأحزاب، وهو الوضع القائم في عدد كبير من بلدان أوروبا، كايطاليا والدول الاسكندينافية وغيرها، حيث توجد تشكيلة من الأحزاب تمتد إلى اليمين والى اليسار،محتوية على حزب محافظ مسيحي مع حزب وسط ثم حزب اشتراكي فحزب شيوعي، وقد تحتوي على حزب فلاحي، إضافة إلى أحزاب ميكروسكوبية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الحزب السياسي، ثنائية حزبية، المعارضة، البعد الايديولوجي، تعددية حزبية، نظام رئاسي، نظام برلماني.

www.manaraa.com

Résumé

Le système des partis est l'un des principaux piliers des régimes démocratiques contemporains, en général les partis se posent dans la société comme un exutoire pour les individus et les groupes. À travers ce débouché les partis tentent à trouver leur chemin non seulement pour aviser leurs principes et leurs objectifs, mais aussi pour les réaliser et les appliquer ou à travers l'accès au pouvoir.

Les communautés internationales ont obéi ce comportement civilisé pour éviter la violence et des effets.

Au critère partis politiques, les systèmes constitutionnels se regroupent suivant ces modèles:

Le Bipartisme où deux grands partis équilibrés rivalisent entre eux pour atteindre le pouvoir ; C'est le cas des partis démocrate et républicain aux États-Unis, les conservateurs et les travaillistes dans les pays Anglo-saxons ; l'un présente la tendance d'aristocratie conservatrice et l'autre la tendance du socialisme libérale. Cela dit, le bipartisme ne signifie pas qu'il n'existe que deux partis politiques, mais aussi d'autres modestes partis peuvent surgir au sein des effets ; tel que le parti travailliste britannique, qui a apparu à la fin du dernier siècle et au début et au début de ce siècle : les conservateurs et les libéralistes. Nous trouvons aujourd'hui le parti libéral britannique et d'autres partis coexistant avec les deux partis majoritaires.

Le Multipartisme : Ce système se constitue de plus de deux partis concurrents, le gouvernement n'est réalisable qu'après le fusionnement avec les autres partis ; c'est le cas en Italie et les pays scandinaves ; il y a une variété de partis d'étend à droite et à gauche, cette dernière contient un parti conservateur chrétien avec un parti moyen puis un parti communiste ou agricole, et d'autres partis microscopiques.

مقدمة

يشغل موضوع الأحزاب السياسية ودورها في الأنظمة الدستورية المعاصرة مكانا هاما في الفكرين السياسي والقانوني، ليس في بلاد الديمقراطيات الغربية فحسب، بل أيضا الاشتراكية منها.

فتحليل أي نظام دستوري لأي بلد يتطلب اليوم تحديد تلك القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة والتأثير عليها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

فالقوى والمؤسسات المترابطة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات داخل أي نظام سياسي، ليست فقط ما ينص عليها الدساتير وتحدد طبيعة العلاقة فيما بينهما، وإنما أيضا تلك الجماعات السياسية الفعلية، أو إن صح التعبير المؤسسات غير الرسمية المتمثلة في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط.

فهذه المؤسسات أيضا تمارس تأثيرا أساسيا لا يقل أهمية عن ذلك الذي تمارسه المؤسسات الرسمية وبالتالي فان التحليل النهائي لأي نظام سياسي، لابد وأن يأخذ في الاعتبار هذه المؤسسات والجماعات.

www.manaraa.com

لذلك أصبحت دراسة الأحزاب السياسية عملية هامة جدا وضرورة بالغة تفرض نفسها على كل من يتعرض لدراسة أي نظام دستوري، باعتبارها مفهوما استراتيجيا يمكن على أساسه فهم الكثير من الظواهر داخل الأنظمة الدستورية المختلفة.

ففي ظل نظام الأحزاب المتعددة تكمن الصورة الحقيقية لانقسام الرأي العام وتعدد وجهات النظر السياسية من خلال تفاعل مجموعة عوامل اقتصادية، دينية، اجتماعية ونفسية، تؤدي في النهاية إلى التجمع في تنظيمات متعددة تعبر عنها وتنطق باسمها، إذا سمح لها النظام السياسي بذلك.

أما نظام الثنائية الحزبية أو نظام الحزبين والذي تميزت به الأنظمة الدستورية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان مثار إعجاب الكثيرين من رجال القانون الدستوري والنظم السياسية، لما يوفره هذا النظام من استقرار وثبات في الحياة السياسية. ناحية أخرى.

نظرا للأهمية التي تشكلها الأحزاب السياسية بالنسبة للنظم السياسية بصفة عامة والنظم الدستورية بصفة خاصة باعتبارها إحدى أبرز الآليات التي تعكس بشكل أو بآخر نشاط المجتمع، وعليه تكون الإشكالية **كالآتي: ما تأثير الظاهرة الحزبية في شكلها الثنائي والتعددي على الأنظمة الدستورية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الموضوع إلى:

المطلب الأول: الثنائية الحزبية في الأنظمة الدستورية

الفرع الأول: أثر الثنائية الحزبية على النظام الرئاسي

الفرع الثاني: المعارضة والثنائية الحزبية

لفرع الثالث: أثر الثنائية الحزبية على النظام البرلماني

المطلب الثاني: التعددية الحزبية في الأنظمة الدستورية

الفرع الأول: أثر التعددية الحزبية على النظام الرئاسي

الفرع الثاني: المعارضة والتعدد الحزبي

الفرع الثالث: أثر التعددية على النظام البرلماني

المطلب الأول: الثنائية الحزبية في الأنظمة الدستورية

إن النظم السياسية الدستورية التي بها نظام حزبي متعدد في العالم المعاصر لا تخرج عن إطار نوع من الأنواع الثلاثة، النظام البرلماني والنظام الرئاسي ونظام الجمعية النيابية، ولكننا في هذا المقام سوف نكتفي بدراسة النظام البرلماني والرئاسي اللذان يبرزان مدى تأثير تعدد الأحزاب أو ثنائيتها أو وحدتها على كيفية تكوين الحكومة أو الهيئة الحاكمة ومدى قوتها

www.manaraa.com

في تحريك الأحداث السياسية أو القرارات العامة التي تتعلق بالواقع السياسي للدولة، وطبيعة المعارضة السياسية وذلك وفقا للمطالب التالية:

الفرع الأول: أثر الثنائية الحزبية على النظام الرئاسي

تتأثر علاقة نظام الحزبين بالنظام الرئاسي وما يتصف به من فصل بين السلطات، بنوع الأغلبية المتمركزة في البرلمان، وما إذا كانت تنتمي إلى نفس الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الدولة أم إلى الحزب الآخر المنافس لحزب رئيس الدولة.

فحيث تسفر الانتخابات عن أغلبية برلمانية تنتمي إلى نفس الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الدولة، تقيم وحدة الحزب الحاكم في السلطتين التشريعية والتنفيذية جسرا من التفاهم والتعاون بين الرئيس والبرلمان، بحيث يبدو الفصل بين السلطات ضعيفا للغاية، إن لم يكن مختفيا، ويؤدي هذا في النهاية إلى ما يشبه حكومة الحزب المعروف بالنظام البرلماني عامة وبريطانيا خاصة * .

أما الفرض الثاني، حين تسفر الانتخابات عن أغلبية برلمانية تنتمي إلى حزب مغاير للحزب الذي فاز بالرئاسة، تصبح الثنائية سببا هاما يضاف إلى النصوص الدستورية في تأكيد ودعم الفصل بين السلطات على النمط الرئاسي المثالي.[1]

فمن حيث استقلال السلطة التشريعية تستقل السلطة التشريعية وحدها في مباشرة وظيفتها في ظل النظام الرئاسي، هذا الوضع جعل الوظيفة التشريعية كلها من نصيب البرلمان دون أدنى اشتراك من السلطة التنفيذية.

فلا يجوز لرئيس الدولة باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانعقاد، كما لا يجوز لرئيس الدولة فض اجتماع البرلمان ولا تأجيل أدوار انعقاده ولا حتى حل هذا البرلمان.[2]

ومن مظاهر استقلال البرلمان وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات في هذا المجال أيضا، عدم جواز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان، فلا يمكن أن يكون الوزراء (السكرتاريون) أعضاء في البرلمان، ولا يحق لهم الحضور بصفتهم الوزارية والاشتراك في المناقشات البرلمانية أو في الاقتراع على القوانين، إذ يمتنع عليهم ذلك، وكل ما لهم في هذه الخصوص إذا ما أرادوا الحضور إلى البرلمان، أن يشهدوا جلساته بصفتهم زائرين شأنهم في ذلك شأن الجمهور تماما.

---

* وبالرغم من تشابه الوضع في كلا النظامين البرلماني والرئاسي مما جعل الفقه يصفها بحكومة الحزب، إلا أن ذلك لا ينسينا معنى الحكومة في كل من النظامين.

[1] السيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، مكتبة عبد الله وهبة، طبعة 1949، ص 178.

[2] محسن خليل، النظم السياسية والدستور اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة 1973، ص 428.

www.manaraa.com

أما مظاهر استقلال السلطة التنفيذية فتتمثل في مباشرة وظيفتها عن السلطة التشريعية تمام الاستقلال.

لذلك يستقل رئيس الدولة بوظيفته التنفيذية دون تدخل البرلمان الذي لا يمارس أية نفوذ على الرئيس كما يبدو في بعض العلاقات بينهما في ظل النظام البرلماني، بل على العكس يتمتع رئيس الدولة في النظام الرئاسي بنفوذ أقوى من البرلمان، ذلك أن الرئيس يستمد نفوذه وسلطاته من الشعب الذي يقوم بانتخابه لا من البرلمان الذي لا شأن له في أمر تقلده لمنصبه.[1]

ومن مظاهر استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات أيضا، ما يبدو من استقلال رئيس الجمهورية بتعيين وزرائه (سكرتاريه) وعزلهم، وتحقق مسؤوليتهم أمامه وحده، فلا يكون للآخرين (الوزراء) أية علاقة مباشرة مع البرلمان، كما لا يجوز محاسبة الوزراء عن أعمالهم أمام البرلمان بتوجيه الأسئلة والاستجوابات إليهم، أو بتقرير مسؤوليتهم السياسية أمامه، حيث أن هذه المسؤولية تتقرر- كما ذكرنا- أمام رئيس الدولة وحده.[2]

الفرع الثاني: المعارضة والثنائية الحزبية

تؤدي المعارضة دورها في نظام الحزبين بشكل واضح ومحدد المعالم، وذلك بسبب اعتدالها ووضوحها من ناحية، وطبيعة علاقاتها بالحزب الحاكم من ناحية أخرى.

فبرغم فردية المعارضة في النظام الثنائي، إلا أنها تبقى دائما بعيدة عن التطرف والحدة في معالجتها للأمور العامة، وانتقاداتها للحزب الحاكم وتقديمها للبدائل التي تراها مناسبة لحل كل ما يواجه المجتمع من مشاكل يعجز حزب الأغلبية عن معالجتها.

هذا الاعتدال في المشاركة السياسية لحزب المعارضة تمليه طبيعة التنافس بينه وبين حزب الأغلبية، وفكرة التناوب التي تبقى لدى زعامة المعارضة فكرة تحمل مسؤوليات الحكم عاجلا أم آجلا.[3]

وإذا كان الاعتدال سواء في السلوك العادي للأفراد أو السلوك السياسي للجماعات، يؤدي إلى اختفاء أو إضعاف الفاصل بين المعرفة واللامعرفة، الإدارية واللادارية، مما يقلل وضوح الرؤيا تجاه بعض المواقف عند الناخبين، فان نظام الثنائية الحزبية يضفي على المعارضة وضوحا تاما-خاصة في انجلترا بالرغم من اعتدالها، وذلك بسبب الحلول المختصرة التي يقدمها كل من

[1] ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 1975، ص 297.

[2] سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، طبعة 1979، ص 476.

[3] كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة الداودي، دمشق، طبعة 1985،ص 378.

المنارات
www.manaraa.com

النظام الحزبي الحاكم والمعارض- مما يزيد في فعاليتها ويقوي من دعائم النظام الديمقراطي الذي تعيش فيه.

إذا كانت المعارضة في ظل التعددية الحزبية تفتقر لجهاز ينظم عملها، حيث أن كثرة الأحزاب وتباين برامجها والتنافس فيما بينها، يؤدي إلى عدم قدرتها على توحيد وجهة نظر المعارضة، مما يؤدي إلى تحرر الحكومة من رقابة المجلس، فإن المعارضة في ظل الثنائية الحزبية تؤدي دورها بشكل واضح – بالرغم من فرديتها في ظل هذا النظام – لأنها تبقى معتدلة في انتقاداتها للحزب الحاكم، وهذا الاعتدال في المشاركة السياسية تمليه طبيعة فكرة التناوب على وصول المعارضة إلى السلطة، بعد أن تفقد صفتها كأكثرية، ولهذا يجب أن تكون المعارضة حكومة المستقبل، ولذا يجب أن لا تكتفي بتوجيه الانتقادات للسلطة الحاكمة، وإنما يجب أن تصوغ هذه الانتقادات في برنامج سياسي متماسك، تخوض على أساسه معركة إسقاط هذه السلطة، ولذلك يتوجب على المعارضة تجنب خطرين:

1_ المبالغة في قطع وعود – للمواطنين – لا يمكن تحقيقها عمليا، إذْ حازت المعارضة على السلطة.

2- تقديم برنامج سياسي للناخبين شبيه إلى حد كبير ببرنامج الحكومة، فلا يعود الناخب متحمساً لتغيير الفريق الحاكم، لأنه لا يرى فرقاً بين الفريقين المتنافسين.

على كل حال، تبدو عملية التناوب سهلة التحقق في ظل الثنائية الحزبية – بعكس التعددية الحزبية والتي لا يتم التناوب في ظلها بسهولة – بسبب حصر التنافس على السلطة، عملياً بحزبين كبيرين.

ففي بريطانيا مثلا، حيث الثنائية المنضبطة والمعتدلة، يستطيع الرأي العام أن يفهم إلى حد بعيد الفارق بين وجهة نظر حزب الأغلبية(الحاكم) وحزب الأغلبية (المعارضة)، وبالتالي تبدو رؤيته لكل حزب واضحة ويستطيع أن يقيمها في كل انتخاب عام يجري لاختيار أعضاء مجلس العموم، كل ذلك بإرادة شعبية واعية بعيدة عن أي التباسات DISTORUTIONS أو غموض يحرمها من غنائم الديمقراطية السليمة.[1]

[1] كمال الغالي، المرجع السابق، ص 380.

www.manaraa.com

فالتقاليد الدستورية الانجليزية تملي دائما أن تكون معارضة قوية وبناءة مسؤولة، لأنها تدرك أنه فيما لو تغيرت الظروف ودعى حزب الأقلية الممثل للمعارضة لتشكيل حكومة في المستقبل، فان الوعود أو النقد المنسوب يحسب عليها، لذلك فعلى المعارضة في بريطانيا-كما يقول كل من الدكتور **سكوت** والدكتور **كوبرين** -أن تفكر مرتين في سياستها التي تتبعها في كشف العيوب وتسليط الأضواء عليها عن طريق النقد الموجه للحكومة سواء من خلال الأسئلة أو الاستجوابات الموجهة للوزراء، أو عن طريق الرد على خطاب العرش .*

والمعارضة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست واضحة المعالم مثلما في بريطانيا، حتى أن المعارضة في الأولى تبدو أقرب إلى مثيلتها في النظم التعددية كفرنسا والبلاد الاسكندينافية وسائر البلاد التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي.

وأخيراً يمكننا القول أن وجود الأحزاب في الحياة السياسية، يعتبر تأكيداً للممارسة الديمقراطية، وحق المعارضة في إمكانية التغيير السلمي للحكام، وبهذا المعنى يعتبر وجود حزب معارض للحكومة، حائلاً دون استبداد هذه الأخيرة.

الفرع الثالث: أثر الثنائية الحزبية على النظام البرلماني

إن النظام البرلماني يقوم على أساس ثنائية الجهاز التنفيذي المكون من رئيس الدولة والوزراء، ورئيس الدولة يتقيد في اختياره لرئيس الوزراء والوزراء بالأغلبية البرلمانية التي استطاع أحد الحزبين تحقيقها في الانتخابات، ولذا فان الوضع السليم في النظام البرلماني- وان كان لرئيس الدولة سلطة تعيين الوزراء -وإقالتهم، إلا أن هذا الحق مقيد بالأغلبية البرلمانية ومدى تمكنها من المحافظة على قوتها واستمرار ية وجودها في البرلمان.

لهذا فالوضع السليم للنظام البرلماني في ظل نظام الحزبين، هو وجود وزارة مشكلة من أعضاء الحزب الممثل للأغلبية البرلمانية، في حين يمثل الحزب الآخر دور المعارضة الذي يحد من غلو واستئثار حزب الأغلبية في صنع التشريعات وتنفيذها.

وكما سبق القول فان النظام البرلماني يقوم على التعاون بين السلطة التشريعية والتنفيذية والرقابة المتبادلة بينهما، فالسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانعقاد وحق حله وتأجيل انعقاده، وللسلطة التشريعية استجواب الوزراء وطرح الأسئلة عليها وإجراء تحقيق معهم وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة بأكملها. [1]

---

* لهذا يقول الأستاذ اندريه ماتيو andre mation في مقدمة كتاب له حول النظام السياسي البريطاني " إذا توجب اختيار ضابط فرد عن الديمقراطية الليبرالية فأنت تختار الضابط المستمد من المكانة المعطاة للمعارضة.

[1] محسن خليل، المرجع السابق، ص 323.

www.manaraa.com

ولهذا يأتي دور الثنائية الحزبية بما تلعبه على مسرح الحياة السياسية، على قمة العوامل المؤثرة في النظام البرلماني[1]، لهذا يعتبر نظام الحزبين في مقدمة العوامل الأساسية لنجاح النظام البرلماني.

ولما كانت الثنائية المرنة لا تصلح للنظام البرلماني، أو على الأقل لا يمكن تطبيقها لفترة طويلة، نتيجة لطبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية – القائمة على حق الحكومة في حل البرلمان، مقابل حق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة – والتي تؤدي إلى جعل الثنائية المرنة طريقاً إلى تشنج الأحزاب وجموده، وبالتالي تحويلها إلى ثنائية جامدة.

فإن النظام البرلماني يتطلب توافر الثنائية الحزبية الجامدة، كونها تعطي نتائج جيدة لهذا النظام تتمثل في الاستقرار السياسي والحكومي.

إلا أن الثنائية الجامدة تزيد في سلطة رئيس الحكومة على الوزراء والنواب، لما تفرضه عليهم من الانضباط، وتنفيذ تعليمات الحزب، كما أن وحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية، تؤدي إلى إقامة علاقة عميقة بينهما تتجاوز حد التوازن الذي يكفله مبدأ الفصل بين السلطات، حيث تميل هذه العلاقة بميزان توازن القوى تدريجياً في اتجاه تجميع السلطتين معاً وتركيزهما في يد رئيس الوزراء بصفته زعيم الحزب صاحب الأغلبية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين السلطتين، وانتفاء الرقابة المتبادلة بينهما، عن طريق تحويل مبادئ وأسس هذه العلاقة إلى مجرد قواعد نظرية بحتة.

إلا أن نظام ثنائية الأحزاب إذا ما تبعته الدولة البرلمانية، فان هذه المبادئ والأسس تتحول إلى مجرد قواعد نظرية بحتة من خلال التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي يسيطر عليها ويوجهها نفس الحزب الفائز في العملية الانتخابية، وتؤدي المعارضة دورها في نظام الحزبين بشكل واضح ومحدد المعالم، وذلك بسبب اعتدالها ووضوحها وطبيعة علاقتها بالحزب الحاكم.[2]

وبذلك نجد أن النظام السياسي الدستوري في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا قد تميز بثنائية الأحزاب السياسية كما عايشت دولا أخرى هذه الثنائية كتركيا وبلجيكا ونيوزيلندا واستراليا والسويد وكندا وبعض الدول اللاتينية ولكنها كانت ظاهرة مؤقتة، ولذلك يذهب غالبية الفقه إلى اعتبار الثنائية الحزبية ظاهرة خاصة بالبلاد الانجلوساكسونية.

---

[1] لمزيد من التفصيل راجع:
_Duverger, Maurice, les partis politiques, huitième éd, librairie Armand colin, 1973. p 435.

[2] نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي، الأزهر . . ص 560.

المنارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التعددية الحزبية في الأنظمة الدستورية

النظام الدستوري في الدولة هو انعكاس للنظام الحزبي القائم الذي يؤثر على طبيعة الفصل بين السلطات، ويختلف هذا التأثير من نظام إلى آخر، ولنظام التعددية الحزبية أثره البين على الواقع السياسي للدولة إذ يلعب دورا بارزا في تحريك الأحداث الداخلية لها و كذلك الخارجية ويؤدي دورا ملحوظا من حيث العلاقة بين السلطات ومبدأ الفصل بينهما والذي يختلف عنه في النظم السياسية الدستورية التي تأخذ بنظام الثنائية الحزبية .

الفرع الأول: أثر التعددية الحزبية على النظام الرئاسي

إن دور الأحزاب السياسية في النظم الرئاسية، هام في التأثير على كيان النظام الرئاسي وما فيه من فصل بين السلطات، فإذا ما كان في الدولة حزبان فقط كالولايات المتحدة الأمريكية، التي بها الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي اللذان يتصارعان معا بغية الوصول إلى السلطة فإن الفصل بين السلطات تتغير معالمه إذا كان الحزب الذي حصل على الأغلبية في البرلمان هو نفسه الذي ينتمي إليه الرئيس، حيث ستكون إرادة الرئيس هي المسيطرة على الدولة بأسرها، سواء على الحكومة أو البرلمان، مما يجعل النظام يميل نحو أن يكون نظاما من نظم تركيز السلطات.[1]

وعلى خلاف ذلك إذا كان حزب الرئيس لم يحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية، فإن انتماء الرئيس لحزب وانتماء الأغلبية البرلمانية لحزب آخر من شأنه دائما أن يحافظ على الفصل بين السلطات.

وذات الشيء يمكن أن يقال إذا كان هناك ثلاثة أحزاب حيث نجد احتمال حصول أي منهما على الأغلبية المطلقة في البرلمان احتمال بعيد، وبالتالي فإن حزب الرئيس لن يكون له في الغالب الأغلبية المطلقة، الأمر الذي يجعل المعارضة داخل البرلمان قوية فيقوي مبدأ الفصل بين السلطات.

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه عندما تتعدد الأحزاب في ظل نظام رئاسي فإن رئيس الدولة يستطيع أن يكتسب نفوذا قويا وتأثيرا ضخما على سير العملية السياسية، بالإضافة إلى سلطاته الواسعة التي يمنحه إياها النظام الرئاسي في الوقت الذي يكون فيه البرلمان مفككا وضعيفا بسبب توزيع مقاعد البرلمان ما بين الأحزاب وعدم تماسكها.[2]

ويزداد نظام التعدد الحزبي تأثيرا على مبدأ الفصل بين السلطات بزيادة درجة الجمود وعدم المرونة التي تتصف بها غالبا الأحزاب السياسية في حالة التعدد وهذا يؤدي بدوره إلى:

---

[1] ثروت بدوي، المرجع السابق، ص 339.

[2] بلال أمين زين الدين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، الطبعة الأولى، 2011 ، ص 361.

www.manaraa.com

أولا: أن السلطة التشريعية أو البرلمان يبدو عليه سلطان الحزب على نوابه، وهذا يرجع إلى علاقة التعدد الحزبي بنظام الانتخاب بالأغلبية النسبية، والذي يتميز بالدوائر الانتخابية الكبيرة التي تفقد النائب صلته بالناخب، وتقوي نفوذ الحزب عليه مما يشعره دائما بأنه مدين للحزب الذي رشحه ودعمه في الانتخابات، وبالتالي فهو يعتبر نفسه مندوبا عن الحزب أكثر مما ينظر إلى نفسه باعتباره نائبا عن الدائرة الانتخابية جميعها.

ثانيا: كذلك يترتب على جمود الأحزاب السياسية وعدم مرونتها وسيطرتها على رجال السلطة في حالة التعدد ضعف التماسك الائتلافي لمجموع الأحزاب سواء كانت في الحكم أو المعارضة وإيجاد فصل آخر للسلطات يقوم على مستوى أفقي، من خلال استئثار كل حزب بوزارة أو أكثر من الوزارات، الأمر الذي يؤدي إلى جعل مجلس الوزراء أشبه بمجموعة من الإقطاعيين تحت السلطة الاسمية لرئيس الوزراء.[1]

الفرع الثاني: المعارضة والتعدد الحزبي

تختلف طبيعة المعارضة ومن ثم دورها في نظام التعدد الحزبي عنها في نظام الثنائية، فحيث تتسم المعارضة في نظام الثنائية الحزبية بالفعالية والوضوح والاعتدال، فإنها تبدو غير ذلك في نظام الأحزاب المتعددة.

إن الأنظمة الحزبية في العالم لا تتعدى ثلاثة، وهي نظام الحزب الواحد، نظام الحزبين أو كما يطلق عليه أحيانا الثنائية الحزبية، وأخيرا نظام تعدد الأحزاب أو نظام التعدد الحزبي، وطبيعة المعارضة من حيث القوة والوضوح، أو الضعف والتعقيد لا تتأثر بالنظام الحزبي السائد فحسب، بل أيضا بالبعد الأيديولوجي.

فالمعارضة في ظل نظام الحزب الواحد ليست هي المعارضة المتعارف عليها في النظم الديمقراطية المعاصرة بل هي ما يطلق عليه بالنقد والنقد الذاتي داخل هيكل الحزب أو بنيانه في حدود معينة بحيث لا يمكنها بحال من الأحوال أن تمس الفلسفة الأساسية أو الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم عليها الحزب، أما المعارضة بمدلولها المعاصر فقد انطلقت من خلال الأنظمة النيابية، الغربية مهد الأيديولوجية الليبرالية أو التحررية والتي انبثقت عنها الأحزاب الثنائية والأحزاب المتعددة القائمة على مبدأ الفصل المرن أو التام بين السلطات.

فكما تتميز حكومات الحزبية المتعددة بضعفها وتفككها وعدم تماسكها، فإن المعارضة أيضا تتألف من عناصر مختلفة، بل أحيانا متنافرة لا يجعلها سوى بعدها عن الحكم.

[1] محمد الشافعي أبو راس،. التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب، القاهرة، 1974 ، ص 386.

www.manaraa.com

ومحاولة النيل من الحكومة الائتلافية، فلا تصل المعارضة في ظل نظام التعدد إلى القوة والانسجام اللتين تتميز بهما المعارضة في نظام الثنائية الحزبية، وذلك بسبب افتقار الأولى لجهاز واحد يقوم بهذه المهمة.

إن المعارضة في نظام تعدد الأحزاب لا ترى أي حرج أو شعور بالمسؤولية أمام الرأي العام فيما لو قصرت في تنفيذ الوعود التي قطعتها على مجموع الناخبين أثناء انتقاداتها للحزب أو الأحزاب الحاكمة، وبالتالي تأتي انتقاداتها حادة وعنيفة، بالإضافة إلى ما تتصف به من غموض وعدم وضوح بسبب تعدد أطرافها من جهة، وضعف الخط الفاصل بينهما وبين الحكومة من جهة أخرى.[1]

وما يزيد المعارضة في ظل نظام الأحزاب المتعددة غموضا وعدم تحديد طبيعتها المزدوجة التي تضع الحزب الحاكم أمام نوعين من المعارضة، المعارضة الخارجية التي تمارسها أحزاب الأقلية الخارجة عن الائتلاف الوزاري، والمعارضة الداخلية والتي يقودها مجموعة الأحزاب المؤتلفة مع الحزب الحاكم، حيث تتبنى برنامج معين، بقدر ما يهدف إلى تحميله مسؤوليات الأخطاء التي قد تقع فيها الحكومة الائتلافية[2].

أولا: المعارضة المتقطعة

إذا كان عدد الأحزاب يلعب الدور الرئيسي والهام في تحديد دور وطبيعة المعارضة، فإن لبعض التحالفات الحزبية واتساع قواعدها أثرا في ذلك، وإن لم يرق إلى نفس التأثير في هذا المجال، فالدور الذي تؤديه المعارضة من خلال حزب صغير مثلا، ذي قاعدة صغيرة وضيقة، ليس بنفس الدور الذي يؤديه حزب ذو قاعدة عريضة تضم مصالح واتجاهات متعددة.[3]

فالمعارضة التي يقودها الحزب الصغير -إن صحت التسمية -تتصف غالبا بالصلابة والجمود وعدم الاتزان، نظرا للطبقة الواحدة التي تمثله، ذلك عكس الحزب الكبير ذي القاعدة الواسعة التي تضم المصالح المتعددة التي تخفف من تهوره وجمود مواقفه تجاه الحزب الحاكم.

والحزب ذو القاعدة الضيقة يتسم غالبا بالتصلب في مواقفه بعكس الحزب المركب الذي يبدو مرنا ومعتدلا وأكثر اتزانا.

وإزاء تعدد المصالح والطبقات داخل بعض الأحزاب ذات القواعد الواسعة، فإنها تحاول دائما استرضاء كافة الاتجاهات باستخدام نوع من المعارضة التي تعبر فيها عن احتياجات وأماني كل طائفة أو طبقة من هذه الطوائف والطبقات أو المصالح، وتسمى لذلك بالمعارضة

---

[1] Duverger , m : op, cit, p 455.

[2] نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 408.

[3] لمزيد من التفصيل راجع: محمد الشافعي أبو راس، المرجع السابق، ص 399.

www.manaraa.com

المتقطعة pposition cloisonnée، أو كما يسميها البعض بالمعارضة الطائفية، دلالة على الاعتبارات المتعددة التي يجب أن تراعيها هذه المعارضة.[1]

ثانيا: البعد الأيديولوجي والمعارضة

للأحزاب السياسية كما ذكرنا تقسيمات عدة ومختلفة باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى هذه الأحزاب، من هذه التقسيمات ما يقوم على فكرة العقيدة أو المذهب أو -إن صح تعبيرنا-البعد الأيديولوجي، فكان منها ما يقوم على مذهب له أصوله وقواعده تفسر ما هو قائم وتبين ما سيكون، ومنها ما لا يقوم على مذهب أو عقيدة معينة، وإنما على معالجة مسألة من المسائل أو بغية كسب الانتخابات للوصول إلى السلطة دون ارتباطه بأي مذهب أو مبدأ.[2]

وبنفس معيار البعد الأيديولوجي ذهب الأستاذ ديفرجيه إلى تقسيم الأحزاب إلى ثلاثة، بتمييزه بين ثلاثة أنواع من التنافس الحزبي في هذا المجال:

_ تنافس بلا مبادئ une lutte sans principes

_ وتنافس على مبادئ ثانوية une lutte sur des principes seconds

_ وتنافس على مبادئ[3] une lutte sur des principes fondamentaux

أما النوع الأول وهو التنافس بلا مبادئ، فأوضح ما يمثله هو الصراع الحزبي الذي يقوده كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن الهدف النهائي لكل منهما هو الوصول إلى السلطة سواء بدفعه لمرشحين تجاه البرلمان، أو سعيه لاحتلال البيت الأبيض حسب قاعدة "أخل لي المكان لكي أحتله ".

ويمثل الصراع الحزبي السائد في بريطانيا وألمانيا الغربية والبلاد الاسكندينافية النوع الثاني من التنافس الحزبي، حيث يأتي تقسيم الأحزاب متطابقا مع الانقسامات العقائدية والاجتماعية في البلاد.

فحزب المحافظين وحزب العمال مثلا، يعتنقان مفهومين مختلفين للملكية والدخل والإنتاج وتوزيع الثروة وغيرها، مع بقائها متفقين من حيث الأساس وحق كل واحد منهما في ممارسة العمل السياسي والمحافظة على الكيان الديمقراطي القائم على حرية الرأي والانتخاب.

فالأحزاب من هذا النوع تتميز عن غيرها من النظم الحزبية، بأن كل واحد منها يتبنى من البرامج والبدائل التي يراها قادرة على تنظيم كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية

---

[1] نبيلة عبد الحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر دار الفكر العربي، ص 180 وما بعدها.

[2] سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 570.

[3] BURDEAU. G : traité de science politique tome 111_1986.p 251.

www.manaraa.com

والاجتماعية، لتأتي ملائمة لحاجات المجتمع دون الدعوة إلى إجراء تغيير شامل وجذري لمجموعة المبادئ والأسس التي بنيت في جوها هذه الأنظمة، الأمر الذي يعطي المعارضة في ظل هذا الجو من التنافس صفة الوضوح والقوة، ولمن دون الذهاب إلى احتكار السلطة والقضاء على غيرها من الأحزاب.[1]

أما النوع الثالث من التنافس والذي يقوم على مبادئ أساسية، فيجد أرضه في الأنظمة التي سمحت بقيام الحزب الشيوعي وممارسته لأنشطته بجانب الأحزاب الوطنية الأخرى.

ويأتي اعتراف هذه الأنظمة بوجود مثل هذه الأحزاب وشرعيتها، من خلال ما تمليه عليها الاعتبارات الديمقراطية، مع شعورها بأن غاية هذه الأحزاب وأهدافها ليست مقصورة على السلطة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أو إجراء تغييرات ثانوية في بعض جوانب الحياة العامة كما في المملكة المتحدة، وإنما هدفها القضاء الكامل على الديمقراطية الغربية والتخلص من كافة مسائل العمل السياسي التي تتبناها، ومنها التعدد الحزبي، فوصولها للسلطة لا يعني تمثيلها للأغلبية البرلمانية فحسب -مع بقاء أحزاب الأقلية ممثلة للمعارضة -وإنما هدفها البعيد هو القضاء على أي معارضة والانفراد بالعمل السياسي على غرار الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي وما أخذت به ايطاليا وألمانيا إبان العهدين الفاشي والنازي.[2]

والمعارضة التي تتبنى التغيير في المبادئ الأساسية هي غالبا من صنع الأحزاب لا من صنع الناخبين، ففي فرنسا مثلا -يطالب الناخبون الشيوعيون كغيرهم من الناخبين بحرية التعبير واحترام المعارضة وبالوسائل السياسية للديمقراطية، مثلهم مثل الناخبين من الطبقة الوسطى التي أوصلت الفاشية إلى الحكم دون اتجاه إرادتهم إلى قيام الديكتاتورية ومع ذلك، فطبيعة هذه الأحزاب وأساليب عملها تهدف إلى إهمال المعارضة والقضاء عليها خاصة عند توليها الحكم.

الفرع الثالث: أثر التعددية على النظام البرلماني

في الحقيقة يمكن القول بأنه يصعب في نظام الأحزاب المتعددة في ظل النظام السياسي البرلماني أن يفوز أحد الأحزاب بالأغلبية البرلمانية بالحد الذي يؤهلها إلى قيامها بالانفراد في تشكيل الحكومة والسيطرة على مقاليد السلطة في الدولة التي تأخذ بهذا النظام وبالتالي لا تكون الحكومة في هذه الحالة إلا حكومة ائتلافية ضعيفة تتكون من عدة أحزاب وذلك لحاجتها لأغلبية برلمانية تمكنها من تشكيل حكومة تتكون من عدة أحزاب ثم البقاء والاستمرار في الحكم .

---

[1] لمزيد من التفصيل راجع: محمد الشافعي أبو راس، المرجع السابق، ص 401.

[2] نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص413.

المنارات
www.manaraa.com

فحيث يكون الحكم برلمانيا فان رئيس الوزراء لا يجد في البرلمان أغلبية يرتبط بها حزبيا تسانده وتؤازره بل يبقى هو ووزرائه تابعين للبرلمان وتحت رقابته وتنحصر مهامهم في تنفيذ ما تتوصل إليه الأحزاب المؤتلفة من قوانين وما تميله عليهم من برامج ليصبح البرلمان في هذه الحالة صاحب السلطة ويتحول الوزراء إلى مجرد مندوبين يمارسون الحكم وفق ما يصدره إليهم البرلمان من أوامر وتعليمات الأمر الذي يقرب هذا النظام من حكومة الجمعية النيابية، وهذا ما حدث في فرنسا في ظل دستورها في سنة 1875 حيث أدت كثرة الأحداث وتعددها في فرنسا إلى استحالة قيام أغلبية برلمانية متجانسة مما ترتب عليه فشل النظام البرلماني وانقلابه إلى نظام حكومة الجمعية النيابية.[1]

ونتيجة لذلك إذا ما تعددت الأحزاب في ظل النظام البرلماني فانه يصعب إمكانية قيام حزب واحد بتشكيل الحكومة لعدم حصوله على الأغلبية البرلمانية بالقدر الذي يؤهله إلى تشكيلها بمفرده، ولهذا تصبح الحكومة ائتلافية مكونة من وزراء ينتمون إلى أحزاب متعددة لا تتلاءم مع أصول النظام البرلماني وما يفرضه من تضامن بين أعضاء الوزارة، فتقرير السياسة العامة للحكومة البرلمانية يكون من سلطة مجلس الوزراء ، فإذا ما تعددت الأحزاب وصارت الحكومة ائتلافية فانه يستحيل الوصول إلى وضع سياسة ثابتة لهذه الحكومة، خاصة إذا ما وضعت في الاعتبار أن كل حزب يختلف عن الآخر في أفكاره ومعتقداته وآرائه الفكرية والمذهبية والأيديولوجية التي تتعلق بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

كذلك يؤخذ على نظام التعددية الحزبية في ظل النظام البرلماني أن تشكيل الوزارات الائتلافية نادرا ما يكون خاليا من تواجد الأحزاب الصغيرة بل يدعمها نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي الذي تضمن به هذه الأحزاب للوصول إلى شغل مقاعد في البرلمان، وبعض هذه الأحزاب يود أن يثبت وجوده ويفرض أيديولوجيته الخاصة به، ولذلك كثيرا ما تنشأ الخلافات فيما بين هذه الأحزاب وبين الوزارة الائتلافية مما يؤدي إلى وضعها في موقف حرج أمام هذه الأحزاب خاصة إذا ما خضعت لفكر هذه الأحزاب فتزيد من سيطرتها على الائتلاف الحاكم.

إن أهم ما تنعت به الحكومات الائتلافية في النظم السياسية أنها مصدر خطير من مصادر الضعف القومي.[3]

فالجمود الذي تتصف به الأحزاب السياسية في ظل نظام التعدد الحزبي، ينعكس على رجالها الذين بعثت بهم إلى كراسي السلطة، وهذا بدوره يسبب الاحتكاك المستمر بين

---

[1] سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، المرجع السابق، ص 576.

[2] محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الرابعة، 2002 ، ص 138.

[3] محمد الشافعي أبو راس، المرجع السابق، ص 256.

www.manaraa.com

أعضاء البرلمان أو أعضاء الحكومة، لذا تتهم هذه الوزارات دائما بأنها عاجزة عن اتخاذ القرارات السياسية القوية، بالإضافة إلى المساومات النفعية من أجل الاشتراك في الائتلاف الحكومي، كل يعرض مطالبه ويبين وجهة نظره في أي مسألة من المسائل التي يراها جديرة بالأهمية لذا فكثير من الأحزاب تستغل هذه المساومات بغرض مطامعها وأخذ تعهدات من رئيس الائتلاف بالعمل على تنفيذ خطة معينة، فيما لو تم هذا الائتلاف وتشكل به المجلس الوزاري، هذا السلوك الذي تسلكه الأحزاب عادة في مثل هذا الحال يؤدي إلى تأخير تشكيل الوزارة الائتلافية، لذا فان المساومات النفعية الطويلة والتي تسبق تكوين الائتلاف وتمهد له، لا تعطي عملية تأليف الوزارة إلا صبغة السلوك السياسي الذي لا مبدأ له.[1]

مما سبق نستنتج أن مشكلة هذا النموذج من الأنظمة هي عدم الاستقرار الوزاري، إلا أن هذه الظاهرة تزول أحيانا بفعل عدة عوامل معينة أهمها اثنان:

_ قيام تمحور ثنائي، بحيث تنقسم الأحزاب الموجودة مثلا إلى تحالف يميني وتحالف يساري، يضم كل منهما عددا من الأحزاب، فيتسلم السلطة التحالف الذي يحوز على الأغلبية من المقاعد البرلمانية، ويستمر فيها حتى نهاية الدورة التشريعية، وهذا ما حصل في فرنسا منذ استتاب الجمهورية الخامسة، كما حصل أيضا في ألمانيا.

- وجود حزب مهيمن بين مجموعة الأحزاب الصغيرة، بحيث يتمكن من أن ينال نسبة من المقاعد تفوق بشكل كبير ما يحصل عليه أي حزب آخر، كأن ينال مثلا نصف المقاعد البرلمانية أو أكثر مثلا، كما يحصل عادة في بعض الدول الاسكندينافية، أو في ايطاليا أحيانا أو في الهند أو المكسيك.

خاتمة

من خلال دراسة الأحزاب السياسية تبين لنا أنها تمثل إحدى أبرز الآليات التي تعكس بشكل أو بآخر نشاط المجتمع، وقد بات من الصعب أن نفهم طبيعة نظام سياسي معين إلا من خلال فهمنا لماهية الأحزاب العاملة فيها، (فالنظم السياسية هي انعكاس لواقع اجتماعي وظهور الأحزاب، قد غير بدرجة كبيرة في كيان النظم السياسية بالشكل الذي أصبح فيه ينظر إلى النظم السياسية الحديثة بوصفها نظما حزبية سواء كانت ليبرالية أو سلطوية أو شمولية تعددية أم أحادية).

---

[1] لمزيد من التفصيل راجع: عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1976، ص 253.

www.manaraa.com

وقد توصلنا الى النتائج التالية:

1- الأحزاب السياسية تؤثر تأثيراً فعالا في النظام السياسي سيما طبيعة العلاقات بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية باتجاه الفصل بينها أو التعاون والتكامل بينهما.

2- أن نظام الثنائية الحزبية لا يؤدي إلى تركيز السلطة لحزب واحد أو إحداث تغيير عميق وقوي في مبدأ الفصل بين السلطات لاسيما في النظام الرئاسي بفوز الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان يؤدي إلى التعاون والتفاهم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

3- أن نظام تعدد الأحزاب يضعف العلاقة بين البرلمان والحكومة ، سواء في النظام الرئاسي أو البرلماني حيث لا تتوافر لحزب واحد الأغلبية فانه يتعين اللجوء إلى الحكومات الائتلافية الغير متجانسة مما يساهم في سقوطها والتي غالبا ما تثير أزمة سياسية بين الحكومة والبرلمان، أو رئيس الدولة والبرلمان.

4- أن توافق وجهات نظر الحكومة المؤتلفة من عدة أحزاب الغير متجانسة التي لا يجمعها إلا الرغبة في الحصول على الأغلبية البرلمانية التي تمكنها من تشكيل الحكومة، تكون ضعيفة بين أعضائها مما يصعب تطبيق برنامج متماسك الأجزاء ومحدد المعالم.

5- لعل من أهم تأثيرات الظاهرة الحزبية على الأنظمة الدستورية أنها أقرب إلى بيان اتجاهات الرأي العام بشكل صادق وأمين، لذلك فهو أجدر بتحقيق التمثيل الواسع لكل القوى السياسية في الدول التي تأخذ به. ويؤكد بعض الباحثين أن هذا النظام يؤدي إلى تحقيق مفهوم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى حد كبير، ذلك لأن البرلمان يستفيد من انعدام التوازن الحزبي فيؤثر في الحكومة.

6- يعتبر كل من نظام تعدد الأحزاب والثنائية الحزبية، بناءا طبيعيا لمفهوم الحزب السياسي المؤسس على حرية تكوين المؤسسات والجمعيات والمنظمات السياسيةّ، هذا بالإضافة إلى أن كلا من النظامين يقوم على مبدأ حيوي في الحياة السياسية الديمقراطية وهو حرية المعارضة، لكونها ظاهرة صحية في الحياة السياسية والتي تفتقر إليها النظم الدكتاتورية القائمة على نظام الحزب الواحد.

www.manaraa.com